

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة





حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد الخامس والستون - يوليو/ تموز 2007 - السنة السادسة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية

إعداد : د. رياض بن جليلي

أولاً : مقدمة

"لن ندخر جهداً لتحرير إخواننا في البشرية، من الرجال والنساء والأطفال، من أحوال الفقر المدقع البشعة والتي تسلب الإنسان من إنسانيته، والتي يتعرض لها حاليا ما يزيد على مليار من البشر. ونحن ملتزمون بتحويل الحق في التنمية إلى واقع للجميع وبتحرير كامل الجنس البشري من العوز".

المصدر: قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسة العامة الثامنة، أيلول/سبتمبر 2000.

إن ما شهده العالم خلال نصف القرن الماضي من تنمية بشرية يفوق في سرعته ما شهده منها في أي فترة مماثلة من فترات التاريخ. فمعدلات معرفة القراءة والكتابة مرتفعة ومعدلات وفيات الرضع منخفضة في كل مكان تقريبا ، كما أصبحت أعمار الناس أطول. ولكن إذا كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل كثيرا، فإن هناك ما يدعو إلى الأسف أكثر. فلا يزال نصف سكان العالم تقريبا يعيشون في فقر مدقع. ويعيش خمس سكان العالم، أو 1.2 مليار نسمة، إعتمادا على أقل من دولار واحد في اليوم. وفي البلدان المنخفضة الدخل التي يبلغ عدد سكانها 2.5 مليار نسمة ، يموت أكثر من 100 طفل بين كل 1000 طفل ، في حين لا تتجاوز هذه النسبة في الدول المرتفعة الدخل ستة أطفال من كل 1000 طفل. ولا يزال أربعة من كل عشرة أشخاص في الدول المنخفضة الدخل لا يستطيعون القراءة أو الكتابة. كما أن توزيع الدخل العالمي يغدو أبعد عن المساواة، إذ يعيش اليوم 80% من سكان العالم إعتماداً على أقل من 20%من الدخل العالمي.

تمثّل الأهداف الإنمائية للألفية اختباراً يجسّد مستوى الإرادة السياسية المكرّسة لبناء شراكات أكثر قوة وفاعلية. وتتحمل البلدان النامية مسئولية تبني إصلاحات سياسية وتعزيز الحكم بغية تحرير القدرات الإبداعية لشعوبها.

وقد بدأ المجتمع الدولي يدرك تحدي الفقر و تداعياته على كل المستويات. وعقدت الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات على مدى السنوات العشر الماضية للتصدي للمشاكل الحرجة التي تواجه الجنس البشري. وتُوجت هذه المؤتمرات بتشخيص المجتمع الدولي للمشكلات التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار إعلان الألفية الذي تم اعتماده خلال شهر سبتمبر من عام 2000 من قبل 147 رئيس دولة وحكومة. وينطوي الإعلان الذي تبنته 189 دولة على

أهداف سميت "أهداف الألفية" وتضم جل الأهداف الدولية للتنمية التي تم تبنيها خلال المؤتمرات والقمم العالمية التي انعقدت في بحر تسعينيات القرن الماضي وقد قبلت هذه الأهداف إجمالا – البالغ تعدادها ثمانية – كمرجعية لقياس التقدم في التنمية. وهي بذلك مرفقة بأرقام ينبغي تحقيقها في أجل أقصاه 25 سنة، أي خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2015 ، ومؤشرات ملائمة لقياس مدى التقدم المحرز في كل مجال من المجالات.

وتتكامل الأهداف السبعة الأولى في ما بينها، وترمي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع إلى النصف. أما الهدف الأخير – أي الشراكة العالمية من أجل التنمية – فقد جدد تأكيد ما تم التوصّل إليه خلال مؤتمري مونتيري و جوهانسبرغ والمتمثّل في دعوة الدول الغنية إلى الإعفاء من الديون، وزيادة حجم مساعداتها، وإتاحة فرصة منصفة أمام البلدان الفقيرة للوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا.

وتمثّل الأهداف الإنمائية للألفية إختباراً يجسّد مستوى الإرادة السياسية المكرّسة لبناء شراكات أكثر قوة وفاعلية. وتتحمل الدول النامية مسئولية تبني إصلاحات سياسية وتعزيز الحكم بغية تحرير القدرات الإبداعية لشعوبها. بيد أنه ليس بوسع الدول النامية تحقيق الأهداف بمفردها ما لم تتم زيادة حجم الالتزام بتقديم مساعدات تنموية وخلق نظام تجاري منصف وإعفاء الديون. وتقدم الأهداف الإنمائية للألفية للعالم الكيفية التي يتم من خلالها تعجيل وتيرة التنمية وقياس نتائجها.

ليس بوسع البلدان النامية تحقيق الأهداف بمفردها ما لم تتم زيادة حجم الالتزام بتقديم مساعدات تنموية وخلق نظام تجاري منصف وإعفاء الديون. وتقدم الأهداف الإنمائية للألفية للعالم الكيفية التي يتم من خلالها تعجيل وتيرة التنمية وقياس نتائجها.

ثانيًا : هدف الإقلال من الفقر كمحور للتنمية

في العقد الأخير من القرن الماضي تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وبناء على ذلك فقد كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة. فقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيس في عملية التنمية هو الإنسان، وفرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعبت أعمال امارتيا سين حول القدرات والحقوق المكتسبة من ناحية، و البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية من ناحية أخرى دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا الاقتناع.

تتلخص الفكرة المحورية لمساهمات سن في أنه "يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر". ويتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية،

كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي ، أو أنها زيادة متوسط دخل الفرد، أو أنها التصنيع ، أو أنها التقدم التقني ، أو أنها التحديث الاجتماعي . ومن هذا المنظور، فإن التنمية تتطلب القضاء على أهم مصادر عدم الحرية : كالفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة، ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدول.

تتلخص الفكرة المحورية لمساهمات سن في أنه "يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر". ويتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية ، كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي، أو أنها ازدياد متوسط دخل الفرد ، أو أنها التصنيع ، أو أنها التقدم التقني ، أو أنها التحديث الاجتماعي .

ينطوي مفهوم الحرية ، في آن معاً ، على "العمليات" التي تسمح بحرية اتخاذ القرار وفعل الأشياء ، وعلى "الفرص الواقعية" التي تتوفر للناس ، كل حسب ظروفه الشخصية والاجتماعية. وينشأ "عدم الحرية" عن طريق عدم كفاية المعلومات أو من خلال عدم كفاية الفرص المتوفرة لدى الأفراد لتحقيق ما يودون تحقيقه حتى ولو كان على مستوى الاحتياجات الأساسية .

فبالنظر إلى التنمية "كعملية لتوسيع حريات البشر" ينصب الاهتمام على توسيع "إستطاعة"، أو "مقدرة" ، الناس ليحيوا حياة يثمنونها ، أو يرغبون في تحقيقها ، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها. ويلعب مفهوم "الاستطاعة" دوراً محورياً في التحليل ، كبديل لمفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس وما يسعون إلى تحقيقه ، وفي تقييم الأداء التنموي عموماً .

بالنظر إلى التنمية "كعملية لتوسيع حريات البشر" ينصب الاهتمام على توسيع "استطاعة" ، أو "مقدرة" ، الناس ليحيوا حياة يثمنونها ، أو يرغبون في تحقيقها ، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها. ويلعب مفهوم "الاستطاعة" دوراً محورياً في التحليل ، كبديل لمفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس وما يسعون إلى تحقيقه ، وفي تقييم الأداء التنموي عموماً .

و قد أدى تطوير مفهوم التنمية ليُعنى بتوسيع الحريات التي يتمتع بها البشر، إلى تطوير عدد من المبادرات الدولية ، حول المناهج التطبيقية التي يمكن استخدامها لتقييم جهود التنمية ، تمثل أهمها كما أشرنا إليه سابقًا في الأهداف "الألفية للتنمية" . فكل هذه الأهداف تتمحور حول الإقلال من الفقر ، وقد تمت صياغة هدف الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه الحالي بحلول عام 2015 قد تمت صياغته على أساس المنهجية المهيمنة للقياس الكمي لظاهرة الفقر ، بينما تمت صياغة بقية الأهداف على أساس منهجية الاستطاعة . وعلى وجه التحديد فقد تمت صياغة هدف الإقلال من الفقر على أساس "مؤشر عدد الرؤوس" والذي يقصد به نسبة السكان الذين يعيشون تحت

خط للفقر يتم تحديده ، وهو في ظل الأهداف الدولية للتنمية يساوي دولار للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي لعام 1985 .

ثالثًا : عرض للغايات والأهداف الإنمائية للألفية

تسعى الأهداف الثمانية إلى تناول مقاصد إعلان الألفية بتحديد أهداف وغايات محددة. ولا تتسم هذه الأهداف، والغايات المتصلة بها والتي يعرضها الملحق، بأنها مناسبة لسد كل حاجة وطنية، ولكنها تمثل أفضل حل توفيقي عالمي أمكن الوصول إليه. والشيء المهم جداً في ما يتعلق بهذه الأهداف هي أنها تشير بعبارات محددة ما يلزم تحقيقه في إطار زمني معين. وهذا يعني أنه بالمستطاع وضع وسائل لتقييم ما إذا كانت الأهداف والغايات يجري تحقيقها، ولعلاج المثالب حسب الاقتضاء.

الأهداف الإنمائية للألفية هي أول مجموعة من الأهداف المحددة كمياً وزمنياً، والتي تتقاسمها كل من الدول النامية والمتقدمة، و بذلك توفر إطاراً متكاملاً يرمي إلى تحقيق الأهداف لحد من الفقر.

فالأهداف الإنمائية للألفية هي أول مجموعة من الأهداف المحددة كمياً وزمنياً، والتي تتقاسمها كل من الدول النامية والمتقدمة، و بذلك توفر إطاراً متكاملاً يرمي إلى تحقيق الأهداف للحد من الفقر. و كلمة "كمياً" المستخدمة هنا تعني أنه يمكن قياس ما يحدث و تحديد سرعة الإنجاز، و يعتبر توفر هذه الإمكانية شرط أساسي لتحديد الموارد اللازمة . فبتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتنمية، على جميع المستويات، تفتح الأهداف الإنمائية للألفية المناقشة لكل المهتمين، ويصبح من الأيسر بكثير مناقشة السياسة العامة، والدعوة للتغيير.

تحتوي الأهداف الإنمائية للألفية على 48 مؤشراً رئيسياً تستخدم في تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الغايات، (وبعضها له مؤشرات فرعية). و المقصود بالهدف التعبير الموضوعي عما هو مطلوب تحقيقه، وعادة ما يكون غير تقني، وفي الغالب غير محدد كمياً. والمقصود بالغاية الإنجاز الفردي الذي يمكن ملاحظته ويتصل اتصالا مباشراً بالهدف. أما المؤشر فهو بمثابة المتغير الذي يستخدم لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ الغاية.

فعلى سبيل المثال، يحتوي الهدف الأول "القضاء على الفقر المدقع والجوع" على غايتين هما :

- القيام بين عامي 1990 و 2015 بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار يوميا إلى النصف.
- القيام بين عامي 1990 و 2015 بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

تحدد كل من هاتين الفقرتين غاية عملية يمكن قياسها،تتعلق الأولى بالفقر، والثانية بالجوع. وتتوفر في كلتيهما ثلاث خصائص هامة: تتضمنان تعريفين للفقر والجوع ، تحددان الغاية (نصف ما كان موجوداً في عام 1990) و تعطيان إطاراً زمنياً لبلوغ الغاية. فالغاية الأولى تنص على ضرورة قياس الدخل أو على الأقل الإنفاق. وللأغراض الوطنية

يستخدم خط الفقر الوطني بدلا من دولار واحد يومياً. أما الغاية الثانية فتستوجب تحديد ما نعنيه بالجوع.

يعتمد رصد تحقيق الغاية الأولى على ثلاثة مؤشرات:

- نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر، أي على أقل من 1.08 من الدولارات يومياً بالأسعار الدولية لعام 1993.
- نسبة فجوة الفقر (إنتشار الفقر × عمقه) أي متوسط المسافة التي تفصل السكان عن خط الفقر. مع الإشارة إلى أن تقدير خط الفقر يتم على الصعيد الوطني باستخدام بيانات المسوحات.
- نصيب الخمس الأشد فقراً من الاستهلاك الوطني.

أما رصد تحقيق الغاية الثانية فيعتمد على مؤشرين هما:

- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.
- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لإستهلاك الطاقة الغذائية.

هذا و يرد في المنشور المعنون "مؤشرات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية" الذي يشار إليه في أحيان كثيرة على أنه "الكتاب الرمادي"[1] تعريف واضح ودقيق لجميع الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها. ويناقش هذا المنشور مسائل مثل التعريف (بيان واضح للتعريف المفاهيمي للمؤشر)، المبرر (لماذا اختير هذا المؤشر بالذات؟ و ماذا يقيس؟)، منهجية قياس المؤشرات (تحدد طريقة الحساب بأقصى قدر ممكن من البساطة والوضوح)، جمع البيانات ومصدرها (ما هي البيانات المستخدمة في حساب المؤشر، ومن يجمعها)، مدى تواتر جمع البيانات (ولا يتصل هذا عادة ببيانات السكان التي قد تستخدم في المقام وإنما يتصل ببيانات خاصة بالمؤشرات تجمع عن طريق المسوحات أو النظم الإدارية الروتينية، فعادة ما يعاد حساب المؤشرات إذا ما توفرت بيانات جديدة من هذا النوع)، المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي (يتصل هذا إما بإمكانية التقسيم حسب النوع الاجتماعي أو بمسائل معينة ترتبط بالنوع الاجتماعي قد تؤثر على توافر البيانات أو على تفسير المؤشر)، مسائل التقسيم (أي مقترحات بسبل يمكن بها تقسيم المؤشر لتوفير صورة أوسع، وللمساعدة في استهداف فئات فرعية من السكان؛ وتتضمن هذه المقترحات التقسيم حسب الجنس، والمنطقة الجغرافية، والفئة العمرية، والمجموعة الإثنية (مع توخي الحرص)، والمنطقة الريفية/ الحضرية، والمجموعة الاجتماعية – الاقتصادية)، التعليقات والحدود (إيضاحات وحدود معينة تتعلق بالتعاريف، وتوفر البيانات، والتفسير، وإمكانية التطبيق)، المراجع والمقارنات الدولية للبيانات (مصادر لمزيد من القراءة، وإشارات إلى مجموعات البيانات التي يمكن استخدامها في أغراض المقارنات الدولية) و الوكالات الوطنية والدولية التي تقوم بجمع مؤشرات كل من الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها.

يمكن التفكير في الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات كل منها على أنها تنطبق على أربعة مستويات مختلفة:

- **العالمي:** بالاستناد على نحو دقيق إلى التعاريف الواردة في "الكتاب الرمادي" والمستخدمة في أغراض الرصد والمقارنات العالمية.
- **الإقليمي:** الأهداف الإنمائية للألفية العالمية المستخدمة لوصف و/أو مقارنة التقدم في ما بين مجموعة من البلدان في منطقة ذات احتياجات و أوضاع متماثلة.
- **الوطني:** الأهداف الإنمائية للألفية الوطنية تقوم على أساس مجموعة الأهداف المحددة في "الكتاب الرمادي" ولكنها تحسب، حيثما أمكن ذلك، باستخدام البيانات الوطنية.
- **دون الوطني:** يمكن تقسيم المؤشرات الوطنية وفقا للفئات الجغرافية أو غيرها، واستخدامها في أغراض الرصد و/أو تحديد الغايات على الصعيد دون الوطني.

رابعًا: حساب التقدم نحو كلّ هدف

تتمثل المنهجية المهيمنة لتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مقارنة المعدلات المطلوبة للتغير في مختلف المؤشرات الكمية التي تمكن من تحقيق الأهداف مع معدلات التغير التي تم تحقيقها على أساس الأداء الفعلي منذ عام 1990. وبالطبع يمكن حساب معدلات التغير بطريقة مباشرة أو عن طريق تقدير دوال الإتجاه.

وفي ما يتعلق بالمؤشرات التي يهدف إلى إنقاصها إلى نصف مستواها الذي كان سائداً عام 1990 بحلول عام 2015، وهو مدى زمني يبلغ 25 عاماً، فإن الحساب المباشر يوضح أن معدل الإنحفاض المطلوب في كل من هذه المؤشرات يبلغ حوالي 2.74% سنوياً.

كذلك فإن الحساب المباشر بوضّح أن معدل الإنخفاض المطلوب لتلك المؤشرات التي ينبغي تخفيضها إلى ثلث مستواها بحلول عام 2015 يبلغ حوالي 4.34% سنوياً، بينما يبلغ المعدل المطلوب لتلك المؤشرات التي ينبغي تخفيضها إلى ربع مستواها بحلول 2015 حوالي 5.39% سنوياً. ولتقييم التقدم المحرز وإمكانية تحقيق الأهداف بحلول عام 2015، فإنه يمكن مقارنة المعدلات التي تحققت فعلياً منذ 1990 بالمعدلات المطلوبة.

يمكن الحساب المباشر لمعدلات التغير المطلوبة في أي من المؤشرات، X على سبيل المثال، باستخدام القانون المعروف:

$$X_{2015} = X_{1990}(1+r)^{25}$$

حيث r هي معدل التغير السنوي.

وكما هو معروف فإنه يمكن الحصول على معدل التغيير، r، بأخذ لوغاريثمات جانبي القانون على النحو التالي:

$$\log\left(\frac{X_{2015}}{X_{1990}}\right) = 25\log(1+r)$$

أما البديل للحسابات المباشرة للأداء خلال التسعينات، فيتمثل في تقدير دالة الإتجاة للمؤشر المعني للفترة تحت الدراسة. وتأخذ دالة الإتجاة الشكل التالي للمؤشر:

$$Ln(X_t) = \beta_0 + \beta t$$

حيث Ln هي اللوغاريثم الطبيعي للمؤشر لسنة المشاهدة و t سنة المشاهدة. و β هي معدل التغير السنوي للمؤشر المعني. وتكمن ميزة دالة الإتجاه في أنها تُمكن من الحكم على

المعنوية الإحصائية لمعدل التغير في المؤشر.

ويُقيم التقدم نحو كل هدف بمقارنة التقدم السنوي الفعلي، إذا ما سادت الاتجاهات الحالية حتى العام 2015، مع التقدم السنوي المطلوب لتحقيق الهدف على افتراض التقدم الطوليّ.

يُحسب المعدّل السنوي الفعلي للتقدم، باستعمال الصيغة العامة :

المعدّل السنوي الفعلي للتقدم = $\frac{(X_{t_0} - X_{t_1}) / X_{t_0}}{t_1 - t_0}$

حيث تمثل t_0 سنة 1990 أو السنة الأقرب إلى 1990 التي تتوفر لها بيانات ؛ وتمثّل t_1 السنة الأحدث عهداً التي تتوفر لها بيانات؛ كما تمثّل كل من X_{t_0} و X_{t_1} وقيمتي المؤشر لهذه السنوات. ولمعدلات الجوع والفقر والوفيات دون الخامسة التي قيمتها الأكثر استحساناً "صفر" تطبق الصيغة من دون تعديل.

في ما يتعلق بصافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والمساواة بين الجنسين في التعليم (نسبة الإناث إلى الذكور)، ونسبة السكان الذين لديهم فرصة الحصول على الماء والصرف الصحي المأمونين ؛ وهي النسب التي تكون قيمتها الأكثر إستحساناً مئة في المئة ؛ يعبر عن التقدم بأنه "تخفيض مقصر" وفقاً للصيغة الآتية :

المعدّل السنوي الحقيقي للتقدم = $\frac{(X_{t_0} - X_{t}) / (100 - X_{t_1})}{t_1 - t_0}$

ويُحسب المعدّل السنوي المتطلب بتقسيم معدل التقدم السنوي اللازم لتحقيق الغاية المعبّر عنه بـــ ($\alpha^{(2}$) على عدد السنوات بين t_{MDG}، العام الذي تتحقق فيه الغاية، وبين t_0، العام الأقرب إلى 1990 الذي تتوفر عنه بيانات:

المعدل السنوي المستلزم للتقدم = $\frac{\alpha}{t_{MDG} - t_0}$

خامساً: إستخدام الأهداف الإنمائية للألفية في وضع السياسة العامة

يتعين على كل دولة حساب تكلفة الأهداف الإنمائية للألفية، ثم تفعيلها عن طريق إستراتيجيات طويلة الأجل ومتوسطة الأجل. وقد وضع مشروع الألفية هذه المسألة على النحو التالي:

"لهذا يوصي مشروع الألفية للأمم المتحدة بأن يصمم كل دولة خطة للاستثمار العام مدتها 10 سنوات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيحدد هذا الإطار للاستثمار، الذي نسميه إطاراً للأهداف الإنمائية للألفية، القطاعات البالغة الأهمية للاستثمار العام، على أن يقترن ذلك بخطة للإدارة العامة لدعم زيادة الاستثمارات، وإستراتيجية سياسية لدعم الاستثمار الخاص. ثم يوجه إطار السنوات العشر للأهداف الإنمائية للألفية إعداد إستراتيجية أقصر أجلاً (3 – 5 سنوات) للحد من الفقر على أساس الأهداف الإنمائية للألفية. وتأخذ إستراتيجية الحد من الفقر القائمة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية شكل ورقة إستراتيجية للحد من الفقر في الدول التي يكون فيها ذلك مناسباً. وحيثما تكون أوراق

إستراتيجيات الحد من الفقر غير موجودة، تأخذ إستراتيجية الحد من الفقر القائمة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية شكل العملية السياسية الوطنية الرئيسية المتوسطة الأجل والوثيقة المستخدمة".

وعلى الرغم من أن عملية الدمج الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجية الوطنية في العديد من الدول هي الاستراتيجية الوطنية المتوسطة الأجل، والتي غالبا ما تكون ورقة إستراتيجية للحد من الفقر، يتعين تفعيل الأهداف الإنمائية للألفية في كامل مجموعة الخطط والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية.

يمكن تفعيل الأهداف الإنمائية عن طريق عدد من العمليات السياسية بما في ذلك:

- الاستراتيجيات الوطنية للتنمية البشرية.
- الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.
- خطط التنمية الخماسية والعشرية.
- الخطط والاستراتيجيات القطاعية.

كما يتعين تكييف الأهداف الإنمائية للألفية أو إضفاء الطابع المحلي عليها لكي تتلاءم والأحوال الخاصة بكل دولة. ففي بعض الدول، ربما يكون قد تم بلوغ أهداف معينة من الأهداف الإنمائية للألفية، وربما يكون بعضها غير مناسب. وفي البعض الآخر، قد لا تكون الغايات طموحة بشكل خاص، أو قد لا تكون غايات الأهداف الإنمائية للألفية ممكنة على الإطلاق. وفي بعض الظروف، قد ترغب الحكومات إدراج أهداف أو مؤشرات إضافية.

وفي بعض القطاعات، قد يتمثل عمل الحكومة في تحسين النوعية بالإضافة إلى الكمية، وقد تود بعض الدول التركيز بصفة خاصة على القطاعات التي يقل أداؤها عن المطلوب وأن توليها الأولوية.

وتجدر الإشارة إلى أن إشراك جميع المعنيين بما يخلق فهما أساسياً لالتزام الحكومة بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى (ما يعبر عنه بملكية الأهداف) يعتبر بمثابة العنصر الأساسي لتوفير الدعم

إن إشراك جميع المعنيين بما يخلق فهما أساسياً لالتزام الحكومة بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى (ما يعبر عنه بملكية الأهداف) يعتبر بمثابة العنصر الأساسي لتوفير الدعم للأهداف الإنمائية للألفية وتعبئة الدعم العامٍ لتحقيقها. فلن يكون الهدف قابلاً للتحقيق إلا عندما يصبح جزءا من حياة السكان اليومية، وإلا إذا شارك الناس مشاركة فعالة، وأصبحوا القوة الدافعة وراء تلك الأهداف.

للأهداف الإنمائية للألفية وتعبئة الدعم العام لتحقيقها. فلن يكون الهدف قابلاً للتحقيق إلا عندما يصبح جزءا من حياة السكان اليومية، وإلا إذا شارك الناس مشاركة فعالة، وأصبحوا القوة الدافعة وراء تلك الأهداف.

من هذا المنطلق و من أجل تعزيز الدعوة وإيجاد جبهة دعم عريضة، فإنه يجب مشاركة كل المعنيين (المنظمات القاعدية، وسائط الإعلام، ومجموعات المصالح الخاصة، ومحللو السياسة العامة، والأكاديميون والشركاء

الرفيعو المستوى) ومساهمتهم عن طريق محاولات التأثير، وتوليد الضغط الاجتماعي، وتوسيع التغطية الإعلامية والإعلان، وجعل مناقشة السياسة العامة تدور حول الأهداف الإنمائية للألفية.

كما يجب معالجة أي استراتيجية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كامل نطاق التدخلات ، التي تعرف على أنها السلع والخدمات والهياكل الأساسية ، اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وهذه تتجاوز مجموعة غايات النتائج التي توفرها الأهداف. ويتعين أن تتضمن التدخلات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العامة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والنظم الصحية، وخدمات الطاقة، والهياكل الأساسية للنقل التي لا ترد صراحة في الأهداف الإنمائية للألفية. وليس من المتصور أن يتم الوفاء بالأهداف الإنمائية الأخرى دون استثمارات مقابلة في هذه المجالات.

و يعتبر تقييم إحتياجات الأهداف الإنمائية للألفية ضرورياً للرد على مجموعة من الأسئلة البالغة الأهمية التي يتعين الإجابة عليها حتى يتسنى للدول التخطيط للأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقها. و يستوجب تقييم هذه الإحتياجات تقييماً كمياً تفصيلياً لما يلي:

- التدخلات اللازمة (المدخلات) والغايات المقابلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (النتائج).
- الموارد البشرية المطلوبة (مثلا: عدد الممرضات، والأطباء، والمعلمين).
- الهياكل الأساسية المطلوبة (مسافات الطرق، عدد الآبار، عدد المراكز الصحية).
- الموارد المالية المطلوبة (تكاليف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية).
- استراتيجية التمويل (تعبئة الموارد المحلية – من جانب الحكومات والأسر المعيشية، والحاجة إلى مساعدة إنمائية رسمية إضافية).

يلزم كخطوة أولى، تحديد جميع التدخلات والاستثمارات الضرورية اللازمة لبلوغ هدف معين. مثلا ما هو العدد اللازم من المعلمين والمدارس والكتب المدرسية لتحقيق الهدف المنشود في ميدان التعليم؟ وبوسع الدول، بدءاً من نقطة الأهداف إلى الخلف، أن تضع تسلسلا للاستثمارات يمكن أن يكون في ما بعد الأساس لورقات إستراتيجيات الحد من الفقر، أو أطر الاستثمار المتوسطة الأجل أو خطط الاستثمار القصيرة الأجل.

و يمكّن تقييم إحتياجات الدول المعنية من وضع غايات وأهداف مؤقتة، مثل عدد المدارس الجديدة التي يتعين تشييدها بحلول السنوات 2007 و2009 و2013. ويساهم هذا التقييم تدريجيا في تخفيف القيود على زيادة الاستثمارات على الأجل المتوسط عن طريق التدخلات المناسبة، مثل برامج التدريب والتعليم. كما يمكن أن تساعد تقييمات الاحتياجات في تحديد هذه المجموعات من التدخلات. و بالإضافة إلى ما سبق، فإنه عادة ما يجعل تقييم الاحتياجات اتجاه السياسة العامة شفافاً بوضعها بجلاء غايات أو معالم وسطى لتدفق الموارد في كل قطاع، كما يسهم

التقييم في رصد التدخلات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و في وضع خطة للتدخلات (من ضمنها الإعانات الدولية) التي تحتاج إليها الدولة لتحقيق هدف معين.

ينطوي تقييم الاحتياجات على خمس خطوات أساسية:

1. الخطوة الأولى هي التركيز على تحليل وتحديد نطاق التدخلات – السلع والخدمات والهياكل الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأهمية بمكان أن تبين هذه التدخلات كل التدخلات أو المدخلات اللازمة لتحقيق الأهداف.
2. يتعين تحديد غايات ملموسة لكل مجموعة من التدخلات. مثلا يتعين على الدول تحديد النسبة المئوية للسكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز الذين سيتم تزويدهم بعلاج مضاد.
3. يتعين على البلدان، بعد أن يتم تحديد قائمة بالتدخلات والغايات المناسبة اللازمة، أن تقيم الأثر الكمي الذي يمكن أن يحدثه كل من التدخلات على الآخر. على سبيل المثال، إلى أي مدى يمكن تخفيض معدل إنتشار أمراض الإسهال نتيجة لتحسين إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي ومرافق النظافة العامة؟
4. يمكن أن تستخدم البلدان النماذج التي وضعتها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، أو البنك الدولي، أو مشروع الألفية لحساب الاحتياجات من الاستثمارات.
5. أخيراً يتعين وضع إستراتيجية تمويلية سليمة لتحديد نطاق تعبئة الموارد على الصعيد المحلي (عن طريق الإيرادات الحكومية ورسوم المستعملين) ولحساب الفجوة التمويلية.

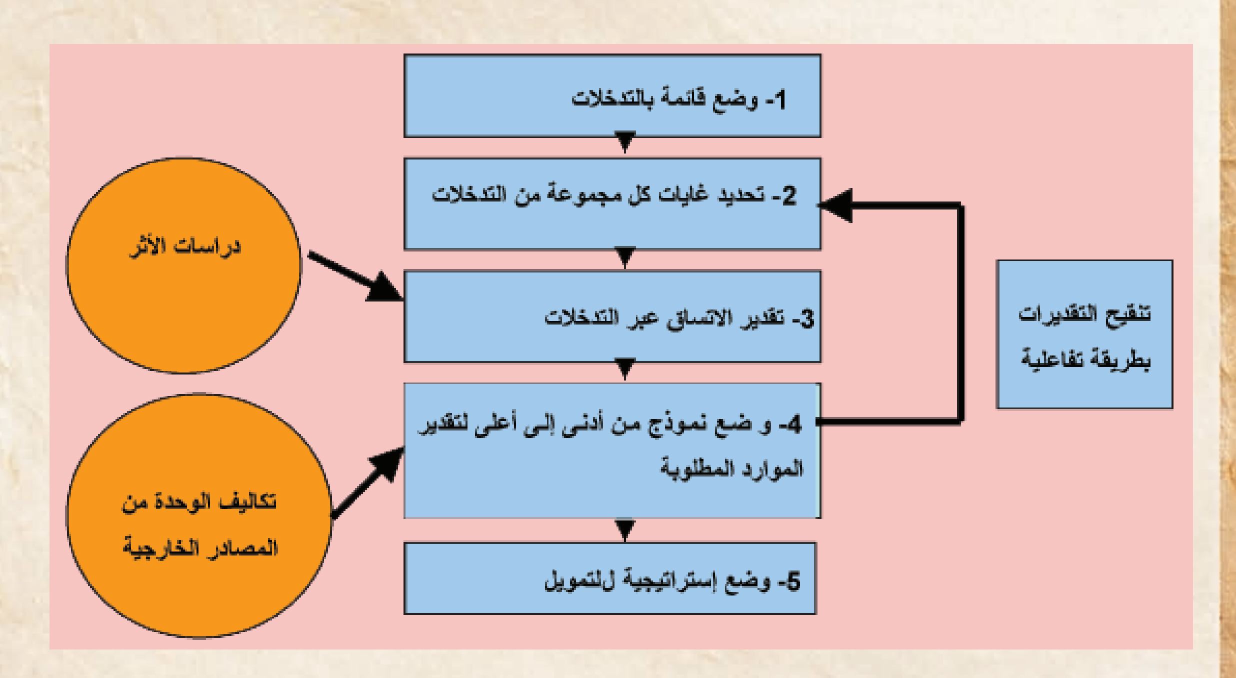
سادساً: ملاحظات ختامية

لقد تم نشر 14 تقريراً وطنياً للأهداف التنموية للألفية، على مستوى الدول في الوطن العربي، بالتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وكان لهذه التقارير دور فعال في بناء وزيادة الوعي بالأهداف التنموية للألفية، والتعريف بمسارات واتجاهات التقدم في تنفيذ هذه الأهداف. وكانت هذه التقارير بمثابة الأدوات الرئيسية لحفز الحوار التنموي، وتحديد الأولويات والقضايا الرئيسية التي يجب التركيز عليها لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية في الوقت المحدد. وجاء إطلاق التقرير العربي للأهداف التنموية للألفية، بمثابة إنجاز رئيسي في هذا المجال، حيث يعطي هذا التقرير صورة عن التقدم المحرز في المنطقة العربية بالإضافة إلى الصعوبات المعوقة لتحقيق الأهداف بحلول العام 2015. وبوجه عام فإن أداء الدول العربية تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية يتفاوت في مستوياته، وأوضح التقرير أنه بالنظر نحو العام 2015، يجب على الدول العربية والشركاء الدوليين بذل جهود إضافية لإنجاز هذه الأهداف.

وأبرز التقرير العربي للأهداف التنموية للألفية في توصياته، حاجة الدول

العربية لتعزيز الإرادة السياسية للتعجيل والإسراع بالتقدم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، من خلال توجيه الموارد والجهود نحو تطوير المؤسسات لتحسين مستوى الشراكة الاجتماعية والحوار التنموي بين مختلف الأطراف.

منهجية تقييم الاحتياجات



الهوامش

(1) الكتاب الرمادي ترجمة للتعبير Gray Book.

(2) $\alpha = \frac{1}{2}$ للفقر والجوع بحلول عام 2015، $\alpha = \frac{1}{2}$ للماء والصرف الصحي المأمونة بحلول عام 2015، $\alpha = \frac{2}{3}$ للوفيات دون الخامسة بحلول عام 2015، للالتحاق بالمدارس الابتدائية والمساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام 2005.

المراجع العربية

علي عبدالقادر علي (2003) التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الخامس - العدد الثاني، يونيو ، ص. 112-91 .

علي عبدالقادر علي (2003) حول تقييم المقدرة المحلية في صياغة الاستراتيجيات والبرامج التنموية ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الخامس - العدد الثاني، يونيو، ص. 109-79.

علي عبدالقادر علي (2005) حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية.

المراجع الإنجليزية

Carraro, L. et al (2004). 'Monitoring the Millennium Development Goals – Current weakness and possible improvements.' Department for International Development, Londres.

Maligalis, D. (2003). 'Measuring the MDG Indicators.' Asian Development Bank, Bangkok. http://www.adb.org/Statistics/reta_files/6007/Maligalig.pdf

Pangestu M, and J, Sachs. (2004). 'Interim Report of Task Force 1 On Poverty and Economic Development'.
http://www.unmillenniumproject.org/documents/tfoneinterim.pdf

Scott, W. (2004). 'Tracking Human Development.' PNUD, New York.
http://europeandcis.undp.org/?wspc=MeasuringHD

United Nations (2003). 'Indicators for Monitoring the Millennium Development Goals: Definitions, Rationale, Concepts, Sources.' New York.

Vandemoortele, J. et Roy, R. (2004). 'Making Sense of MDG Costing.' PNUD, New York. http://www.undp.org/poverty/docs/making-sense-of-mdg-costing.pdf

World Bank (2002). A Sourcebook for Poverty Reduction Strategies. Washington DC. www.worldbank.org/afr/stats/cwiq.cfmhttp://

http://ddp-ext.worldbank.org/ext/MDG/home.do

http://www.developmentgoals.org/about the goals.htm

http://www.undg.org/content.cfm?id=496

http://www.unmillenniumproject.org

http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Default.aspx

http://www.mdgender.net/

http://www.fao.org/rdd/mdg_ar.asp

http://www.un.org/arabic/esa/rbas/MDG

ملحق
لائحة الأهداف والغايات للألفية

الأهداف	الغايات	المؤشرات
1. القضاء على الفقر المدقع والجوع	تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بحلول عام 2015 (الغاية 1)	1. نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم. 2. نسبة فجوة الفقر 3. حصة أفقر خمس سكاني من الاستهلاك الوطني.
	تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف (الغاية 2)	4. شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات. 5. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لإستهلاك الطاقة الغذائية.
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015 (الغاية 3)	6. صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي. 7. نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس. 8.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015 (الغاية 4)	9. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والجامعي. 10. نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن15 و 24 سنه. 11. حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي. 12. نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.
4. تخفيض معدل وفيات الأطفال	تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين (الغاية 5)	13. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. 14. معدل وفيات الرضع. 15. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.
5. تحسين الصحة النفاسية	تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع (الغاية 6)	16. معدل الوفيات النفاسية. 17. نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة.
6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الغاية 7)	18. إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهم بين15 و 24 سنة. 19. معدل إنتشار إستخدام الغطاء الذكرى لدى مستخدمي وسائل منع الحمل. 20. عدد الأطفال الميتمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
	وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية (الغاية 8)	21. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا. 22. نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها. 23. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل). 24. نسبة حالات السل التي إكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة



الأهداف	الغايات	المؤشرات
7. كفالة الاستدامة البيئية	إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية (الغاية 9)	1. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات. 2. المنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي. 3. الطاقة المستخدمة (المكافئة لكيلو غرام من النفط) لكل دولار من الناتج المحلي الأجمالي (يعادل القوة الشرائية) 4. إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك غازات الكلوروفلورو كربون المسببة لنفاد طبقة الأوزون. 5. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب.
	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف (الغاية 10)	6. نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية والريفية.
	تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100مليون من سكان الأحياء الفقيرة (الغاية 11)	7. نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة. 8. نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون (مملوك أو مستأجر).
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز (الغاية 12)	9. صافي مساعدات التنمية الرسمية الموزَعة كنسبة من إجمالي الدخل القومي 10. صافي مساعدات التنمية الرسمية الموزَعة للبلدان الأقل نموا (كنسبة من اجمالي الدخل القومي للدول المانحة) 11. مساعدات التنمية الرسمية للخدمات الاجتماعية (% من المجموع) 12. مساعدات التنمية الرسمية الثنائية غير المقيَدة
	معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا (الغاية 13)	13. مساعدات التنمية الرسمية التي تلقتها البلدان المحاطة باليابسة (% من اجمالي الدخل القومي)
	معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الصغيرة الجزرية (الغاية 14)	14. مساعدات التنمية الرسمية أو المعونة الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية (% من إجمالي الدخل القومي)
	المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين القطري والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل (الغاية 15)	15. مجموع خدمة الدين (كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات) 16. التخفيف من حدة الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 17. مجموع خدمة الدين (كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات) 18. التخفيف من حدة الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
	التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ إستراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا (الغاية 16)	19. البطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر 15-24) الإناث 20. البطالة لدى الشباب (% من القوى العاملة في عمر 15-24) الذكور
	التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية (الغاية 17)	21. السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهرية بأسعار محمولة (%)
	التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الغاية 18)	22. المشتركون في الهواتف الثابتة والخلوية (لكل مئة شخص) 23. مستخدمو الانترنت (لكل مئة شخص) 24. أجهزة الحاسوب الخاصة (لكل مئة شخص)

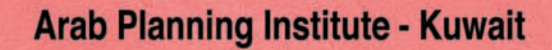
قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. احمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الإربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الإربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الإربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	**د. رياض بن جليلي**	**الخامس والستون**
العدد المقبل		
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	**د. علي عبدالقادر علي**	**السادس والستون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935



المعهــد العربي للتخطيـط بالكويــت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 4848754 - 4844061 - 4843130 - (965)
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org